الملتقى الوطني حول التعليم العالي وعلاقته بالتعليم العام

محور: النظام الجامعي الجديد LMD وعلاقته بالإصلاحات التربوية المعتمدة

عنوان المداخلة:

إصلاحات التعليم العام..وعي ومواكبة لتحديات العولمة

عناصر المداخلة:

1) قطاع التربية والتعليم بين أهداف الأمس ومتطلبات اليوم.

2) إستراتيجية إصلاح المنظومة التربوية.

3) قطاع التعليم العالي بين كلاسيكية الأنظمة وجديدها.

4) نظام LMD مشروع إصلاحي هادف.

5) إصلاحات قطاعي التعليم العام استجابة لتحديات العولمة .

إعداد الطالبة: عالية زروقي

شهدت الجزائر في العشرية الأخيرة حركية متسارعة وانفتاحا واسعا على مختلف دول العالم، صاحبهما إصلاح جوهري في شتى المجالات لاسيما التعليم بقطاعيه التربوي والعالي، حيث استدعى ذلك من الأطراف المعنية تغييرا للبرامج المعهودة والمدة اللازمة للتكوين، إلى جانب أمور أخرى احتلت الصدارة في إستراتيجيتهم الإصلاحية انطلاقا من النقائص المسجلة على الأنظمة السابقة، فعرف قطاع التربية والتعليم إصلاحا شاملا مسّ الأطوار الثلاثة؛ الابتدائي، المتوسط والثانوي، وعرف قطاع التعليم العالي تصميم نظام دراسي جديد تمثل في نظام ل.م.د ، ولمعرفة الأسباب الحقيقية والأهداف الجوهرية التي استدعت سياسة الإصلاحات التعليمية، نقترح جملة من التساؤلات من شأن الإجابة عنها توضيح بعض المسائل الدقيقة خاصة تلك المرتبطة بأهداف التعليم سابقا ومتطلباته الحالية من جهة، والإستراتيجية المتبعة في ذلك من جهة أخرى. وفي المقابل كانت لأنظمة التعليم العالي أهدافا وما التغيير الطارئ عليها -لاسيما من خلال نظام ل.م.د – إلا دليلا على تحول في الأهداف المرجوة، وتبعا لذلك ما هي العلاقة بين قطاع التربية وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي؟ ومن ثمة العلاقة بين الإصلاحات في كل منهما؟

1) قطاع التربية والتعليم بين أهداف الأمس ومتطلبات اليوم:

قطاع التربية والتعليم قطاع أساسي ومرجعي ومنبع للعديد من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، و أينما اتجهنا في العالم نجد الدول تحاول تحسين التعليم بالعديد من الطرق والوسائل وذلك بزيادة عدد سنوات التمدرس أو بتغيير المناهج والمقررات الدراسية أو بتقليص عدد التلاميذ في الحجرة الدراسية أو بإدخال تكنولوجيا التعليم أو بمنح الاستقلالية وبعض الصلاحيات لاتخاذ القرارات على مستوى المدرسة إلى غيرها من الطرق والوسائل.

و المدرسة الجزائرية، مثل أية مدرسة في العالم ، تحتاج دائما إلى المراجعة وإعادة النظر وهو ما يطلق عليه الإصلاح بإدخال تعديلات وتغييرات تتماشي مع حقائق المجتمع المتغيرة والمتطورة . حيث كانت للمنظومة التربوية الجزائرية جملة من الاستراتيجيات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ولعل المرسوم رقم 76 . 35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 يمثل أول نص تشريعي يوضح المعالم

والأسس القانونية للنظام التعليمي الجزائري وشكل الإطار التشريعي لسياسة التربية التي ترتكز على:

1-تأصيل الروح الوطنية والهوية الثقافية لدى الشعب الجزائري ونشر قيمه الروحية وتقاليده الحضارية واختياراته الأساسية.

2-تثقيف الأمة، بتعميم التعليم والقضاء على الأميـــة وفتح باب التكوين أمام جميع المواطنين على اختلاف أعمارهم و مستوياتهم الاجتماعية

3-تكريس مبادئ التعريب و الديمقراطية و التوجيه العلمي و التقني.

4-ضمان الحق في التعليم و مجانيته وإلزاميته.

وقد شملت هذه المبادئ نوعين من الأهداف:

أهداف وطنية:

وتتمثل في تنمية شخصية الأطفال و المواطنين وإعدادهم للعمل و الحياة وإكسابهم المعارف العامة العلمية و التكنولوجية التي تمكنهم من الاستجابة للتطلعات الشعبية التواقة إلى العدالة و التقدم وحق المواطن الجزائري في التربية و التكوين.

أهداف دولية :

تتجسد في منـــح التربيـــة التي تساعـــد على التفاهـــم و التعـــاون بين الشعوب و صيانة السلام في العالم على أساس احـــترام سيادة الأمم و تلقـــين مبدأ العدالـــة والمساواة بين المواطنين و الشعوب، وإعدادهم لمكافحة كل شكل من أشكال التفرقة والتمييز، و تنمية تربية تتجاوب مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .

وقد راجت هذه الإستراتيجية في الجزائر خلال قرابة ثلاثة عقود من الزمن بما يعرف ب"بيداغوجيا الأهداف"، ولكن الخبراء سجلوا جملة من النقائصوالسلبيات المخلفة عنها، حيث كانت هذه الأخيرة بناء على النظرية السلوكية تهتم بالسلوك كنتاج تربوي وأهملت جوهره أي ملكات العقل وما ينجم عنها من عمليات وهذا ما بينته دراسات جماعة من الباحثين التربويين والمختصين النفسانيين، إذ توصل هؤلاء إلى أن:

-الصياغة السلوكية للأهداف تقلص النشاط البيداغوجي إلى فترات قصيرة

-لا تذكر بيداغوجيا الأهداف أداة التعلم بوضوح ولا تهتم بعملية التحويل.

-تفضل بيداغوجيا الأهداف التعلمات المعرفية السلوكية البسيطة على حساب التعلم الوجداني الاجتماعي.

ولقد انقلبت هذه النقائص المذكورة على التحصيل الدراسي بصفة عامة وعلى التربية العلمية بصفة خاصة، حيث أصبحا كل من التحصيل الدراسي والتربية العلمية لا يتماشيان ومتطلبات العصر الحديث، فبعدما كانت تسعى الجزائر إلى تبني سياسة اشتراكية تنمي الروح الوطنية، وتنشر العدل والمساواة بين الشعوب، وتحارب الجهل والأمية، بعد تحقيق ذلك كان على الجهات المعنية أن تلتفت إلى أمور أكثر خطورة تتعلق بصورة الجزائر وعلاقاتها الخارجية لاسيما بعد هذا الانفتاح الواسع على العالم.

2) إستراتيجية إصلاح المنظومة التربوية:

أصبح التعليم مرتبطا بقضايا التنمية الشاملة ووسيلة للحراك الاجتماعي والاقتصادي ، وعلى هذا الأساس ظهر وعي في دول كثيرة بضرورة مراجعة أنظمة التعليم بها ،والبحث عن إجراءات فاعلة للنهوض بهذه الأنظمة ،كما ازدادت حركة انفتاح الأنظمة التعليمية على التجارب الدولية الناجحة سعيا إلى الاقتباس منها في بعض جوانب القوة وسمات الفعالية ،ذلك أن تجارب الدول في تطوير التعليم وإصلاح شؤونه هي تجارب إنسانية تتعلق ببناء البشر وإعداد الفرد إلى المستقبل وتمكينه من التكييف مع المستقبل وما يطرحه من تحديات، مما يتطلب تنمية قدراته وتلبية حاجياته وإشباع ميوله حتى يكون قادرا على تنمية مجتمعه وتحقيق مطالبه وأهدافه.

بناءا على المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة الخاصة بإصلاح التعليم الأساسي التي حددها المجلس الأعلى للتربية 1998 ،وبناءا على نتائج التقرير الخاص بإصلاح النظام التربوي الجزائري الذي قام به كل من بيلوتير وفاشون 2000قامت المنظومة التربوية الجزائرية بتبني " المقاربة بالكفاءات "، باعتبار هذه الأخيرة بديل حديث " لبيداغوجيا الأهداف حيث سمح ذلك بإعادة النظر في المناهج التعليمية والكتب المدرسية وبالتالي تحديث التعليم في الجزائر قصد الإصلاح

التربوي والانتقال من فلسفة التعليم إلى فلسفة التكوين، وذلك حتى يصبح التعليم الجزائري متماشيا وتحديات العصر الحالي.

وسياسة المقاربة بالكفاءات هي مقاربة تسعى إلى وضع مبادئ تربوية توافق الحاجات الفيزيولوجية والوجدانية والعقلية للمتعلمين بهدف تنميتها تنمية متسقة ومتزنة حيث لا مجال للاهتمام بالحاجات المستقلة عن بعضها، وإنما الاهتمام بها في شموليتها بحيث تسهم بكليتها في التنمية العامة للمتعلم؛ أي انطلاقا من مفهوم إدماجي ووظيفي يأخذ بعين الاعتبار الدوافع والرغبات المختلفة للمتعلمين وإن الثابت عند المنظرين للمقاربة بالكفاءات في الحقل البيداغوجي أنها مقاربة تقوم على الإدماج أي على إدماج المعارف لمعالجة وضعيات معينة ذات دلالة. وإذن فلا مجال للتعلمات المنفصلة والمجزأة لأنها لا تخدم الكفاءة أو الكفاءات المحددة.

وقد شرعت وزارة التربية في تطبيق هذا المشروع الإصلاحي منذ الدخول المدرسي 2004/2003 في مختلف الأطوار التعليمية، وإن كان هذا الإصلاح تدريجيا عرف عدة تصحيحات مست الكتب المدرسية ، وتخفيف الحجم الساعي وحذف بعض العناصر والبرامج من المقرر الدراسي، وهذا كله بعد مراعاة الطاقات و الإمكانات التي يتمتع بها التلاميذ.

3) قطاع التعليم العالي بين كلاسيكية الأنظمة وجديدها:

إن منظومة التعليم العالي مدعوة في كل مرحلة من مراحل تطورها إلى التكيف باستمرار مع التحولات العميقة لمحيطها، إذ عرف القطاع إصلاحا سنة 1971 مكّن الجامعة الجزائرية من الإسهام بشكل فعال وحاسم في التنمية الوطنية، من حيث كونه سمح لها بضمان تكوين الإطارات اللازمة لمؤسسات الدولة والاقتصاد، فضلا عن تلبية احتياجات الجامعة من الأساتذة وتكوين المكونين وأهم ما اشترطه النظام الإصلاحي السابق في الإطار المؤهل:

_التشبع بالشخصية الجزائرية والواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد

_أن يؤهله تكوينه لوعي مشاكل البلاد ومواجهتها

_أن يكون ملتزما بالعمل في بناء اشتراكية البلاد

_أن يكون من ذوي الاختصاص التقني وأهلا لحل مشاكل الجامعة المحلية (157)

غير أن التحديات الكبرى التي يفرضها التطور غير المسبوق في العلوم والتكنولوجيات، وتلك التي نجمت عن عولمة الاقتصاد، جعلت نظام التعليم العالي الكلاسيكي عاجزا عن الاستجابة بفعالية للتحولات الاجتماعية والاقتصادية العميقة، هذه الوضعية الجديدة فرضت على منظومة التعليم العالي أن تكون قادرة، في إطار إستراتيجية تطويرها على استيعاب التطور الحاصل في البلاد والمساهمة حقا في تطور الأمة ومواكبة تحديات العولمة بعولمة منظومات التعليم العالي.

ولبلوغ تلك المقاصد لابد من ضمان التكوين النوعي المأمول لفائدة النخب والموارد البشرية بوصفها أكثر العوامل حسما في مجال النمو والتنافسية الاقتصادية، وعلى ضوء هذه التوصيات صادق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 30 أفريل2002 على مخطط تنفيذي، حددت تبعا له وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إستراتيجية عشرية لتطوير القطاع للفترة2004-2013 وتتضمن هذه الإستراتيجية، في أحد محاورها الأساسية، إعداد وتطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي .تتمثل المرحلة الأولى لهذا الإصلاح في وضع هيكلية جديدة للتعليم ذات ثلاث أطوار تكوينية :ليسانس -ماستر -دكتوراه، أي هيكلية تستجيب للمعايير الدولية، وتكون مصحوبة بتحسين وتأهيل مختلف البرامج التعليمية، وباعتماد تنظيم جديد للتسيير البيداغوجي.

إن هذا الإصلاح الذي شرع فيه، في محيط يتسم بتحولات سريعة، يرمي إلى:

- المواءمة بين المتطلبات الشرعية لديمقراطية الالتحاق بالتعليم العالي والمتطلبات الضرورية لضمان تكوين نوعي،
- إعطاء مفهومي التنافس والأداء كل مدلولاتهما،
- إرساء أسس الحكم الراشد للمؤسسات، يستند على المشاركة والتشاور.
- إشراك الجامعة في التنمية المستدامة للبلاد،
- تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح من جديد قطبا للإشعاع الثقافي والعلمي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

4) نظام LMD مشروع إصلاحي هادف:

يعد الإصلاح الشامل والعميق الذي مس هياكل قطاع التعليم العالي في مرحلته الأولى مهتما بوضع هيكلة جديدة للتعليم تتضمن أطوارا تكوينية : تعرف بـL.M.D ليسانس- ماستر-

دكتوراه، شرعت الجامعة الجزائرية في تطبيقه بداية من الدخول الجامعي 2005/2004 في عدد من التخصصات تمحورت في الميادين العلمية والتكنولوجية، وكان ذلك على مستوى محدود من الجامعات، ولكن ومع مرور الوقت وتثبيت أركان هذا النظام أصبح منتشرا في أغلب الجامعات الجزائرية وفي جميع الميادين بما فيها العلوم الإنسانية والاجتماعية.

والغرض من هذه الهيكلة الجديدة هو الاستجابة للمعايير الدولية التي تسمح للمنتسب إلى الجامعة الجزائرية مسايرة التعليم العالي في باقي الدول خاصة منها الأوروبية ، و لبلوغ هذا الهدف رأت الهيئات الوصية ضرورة تحسين وتأهيل مختلف البرامج التعليمية و اعتماد تنظيم جديد للتسيير البيداغوجي لتمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح من جديد قطبا للإشعاع الثقافي والعلمي على كل الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. ويرتكز هذا الإصلاح على مقاربة جديدة للعلاقات والعملية البيداغوجية « الإدارة – الأساتذة - الطلبة ».

ضمن مسعى يضع الطالب في قلب جهاز التكوين، ويجعل من هيئة التدريس العنصر المحرك الذي تقع عليه عملية تعريف برامج التكوين والبحث وتصميمها وتجسيدها تحت مسؤولية وإشراف المؤسسة الجامعية التي خولتها أحكام هذا الإصلاح صلاحيات جديدة ومنحها صفة صاحب المشروع في صوغ سياستها التطويرية.

الليسانس:

ويتكون من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات. يشتمل هذا الطور على ستة 06 سداسيات، كما يتضمن مرحلتين، تتمثل أولاهما في تكوين قاعدي متعدد التخصصات، وتتمثل ثانيتهما في تكوين متخصص.

ينقسم طور الليسانس إلى غايتين:

-غاية ذات طابع مهني (ممهننة)تمكن الطالب من الاندماج المباشر في عالم الشغل،

- غاية أكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة على مستوى الماستر.

الماستر:

يتشكل هذا الطور من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات. ويشتمل هذا الطور بدوره على أربع (04) سداسيات، وهو طور مفتوح لكل طالب حاصل على شهادة ليسانس أكاديمية

ويستوفي الشروط المطلوبة للالتحاق بهذا الطور، كما أنه طور مفتوح كذلك لكل حاصل على ليسانس ذات طابع مهني، الذي يمكنه من العودة إلى الجامعة بعد قضاء فترة في الحياة المهنية.

يحضر هذا التكوين كذلك إلى مهمتين:

- مهمة مهنية متميزة باكتساب تخصص دقيق في حقل معرفي محدد، بما يسمح بالنفاذ إلى مستويات عالية من الأداء والمهارة(ماستر مهني)
- مهمة الباحث المتميزة بالتحضير للبحث العلمي الموجه منذ البداية للقيام بنشاط بحث في الوسط الاقتصادي أو في الوسط الجامعي (ماستر بحث) .

الدكتوراه:

يضمن هذا الطور من التكوين الذي تبلغ مدته الدنيا ستة سداسيات:

- تعميق المعارف في تخصص محدد،
- تحسين المستوى عن طريق البحث ومن أجل البحث،تنمية الاستعدادات للبحث، معنى العمل في فريق... ،

ويتوج هذا الطور من التكوين بشهادة دكتوراه بعد مناقشة أطروحة.

إن هذه الهيكلية الجديدة توفر لكل متعلم وفي كل مرحلة من مراحل الحياة، ومهما كان المستوى الذي تم بلوغه، والدوافع المعبر عنها، فرصة الإقبال على تكوين جديد أو تحسين تكوين سابق سواء خلال ممارسة مهنة أو بعد تجربة مهنية.

ولعل أهم إيجابيات هذا النظام المدة القصيرة التي يتكون فيها الطالب ويتحصل من خلالها على أرقى الشهادات ذات المقروئية الواسعة في شتى دول العالم، إلى جانب دقة التخصص ونجاعته، وإن كان ذلك واضح بين في التكنولوجيات والعلوم الدقيقة، فإنه لا يزال يشوبه بعض الغموض في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ومع ذلك فإن المشروع الذي قدمه الدكتور **العربي عميش** بعنوان " **اللغة الوظيفة**" ذا أهداف لغوية ومعرفية تتماشى ومتطلبات العصر، حيث يرى صاحب العرض أن مشروع الدراسات ليسانس، ماستر، دكتوراه يهدف في حقل الدراسات اللغوية الوظيفية إلى إعطاء البرنامج البيداغوجي نشاطا ميدانيا من خلال تمكين الطالب من التعامل مع اللغة العربية بطريقة أكثر وظيفية أي أكثر إنتاجا، فالملاحظ على الطالب الجامعي الجزائري المتخرج من أقسام

اللغة العربية وآدابها ضعفه وقصوره الظاهر من إتقان مختلف الاستعمالات اللغوية التي تتنوع مناهجها باختلاف الأهداف المسطرة من خلال البرنامج البيداغوجي المعتمد لنيل شهادة الليسانس في اللغة العربية وآدابها.

يسعى تسطير برنامج اللغة الوظيفية إلى تحديد الاستعمال الميداني الوظيفي المتجاوب مع الحاجات الإدارية والاجتماعية للغة العربية، حيث يتلقى الطالب في هذا الاختصاص برنامجا بيداغوجيا يعطيه إمكانيات استثمار طاقاته الإبداعية بتعريض المسائل اللغوية التي تواجهه في واقع المجتمع الجزائري إلى المدارسة والمباحثة.

يهدف تسطير برنامج اللغة الوظيفية إلى إحداث التغيير الجذري في منظومة التعليم الجامعي الجزائري، وانطلاقا من هذا الإحساس فإن عرض اللغة الوظيفية هو الكفيل بالإجابة عن طبيعة الاستعمال اللغوي الوظيفي أو الأدبي المحض أو الإداري أو العلمي البحت، لذلك يكون من الأنسب لطالب هذا الاختصاص ضرورة التمتع بمعرفة اللغات الأخرى خاصة منها اللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية، استجابة لما يتطلبه الموضوع من علم اللغات المقارن .

5) إصلاحات قطاعي التعليم العام استجابة لتحديات العولمة:

يتولى كل من قطاع التربية والتعليم وقطاع التعليم العالي الاهتمام بتربية النشء وتعليمه، وفتح الآفاق المستقبلية في وجهه بتوعيته على أحدث ما يعترض العالم من حوله، ولهذا انتهج القطاعان أنظمة إصلاحية مواكبة للتطورات التي تشهدها الجزائر وتبعا للعلاقات التي تقيمها مع دول العالم قاطبة، حيث كان كل من القطاعين مساهما في استيعاب الأنظمة الاشتراكية التي تبنتها الجزائر في السبعينات، وتربية الأجيال على حب الوطن، الديمقراطية، ومحاربة الأمية، وبعد الانفتاح الواسع على العالم وجدت الجزائر نفسها مضطرة لتغيير العديد من الأنظمة الاقتصادية، السياسية والتعليمية، وهو ما عرف بسياسة الإصلاحات الشاملة.

وقطاعا التعليم يرتبطان فيما بينهما ارتباطا وثيقا، إذ يؤهل قطاع التربية التلاميذ للالتحاق بمدرجات الجامعات واستيعاب محاضراتها، كما يخرّج قطاع التعليم العالي أساتذة وإطارات في إمكانهم تلقين المعارف وتعليم التلاميذ، وبانتهاج المنظومة التربوية لسياسة المقاربة بالكفاءات سنة 2003، كان لزاما على الجامعة أن تتبنى سياسة إصلاحية بمناهج متطورة سنة 2004 من خلال نظام ل.م.د، ليكون الثاني في خدمة الأول و الأول مساعدا للثاني حتى يكون التلاميذ أكثر استعدادا لتلقي المعارف والتفوق من خلالها، لاسيما أن نظام ل.م.د يهدف إلى تقديم أحسن المؤهلات، أحسن تعليم وأكثر تخصص، وكل هذه التقنيات يكتسبها الطالب في الأطوار التعليمية بمناهجها الجديدة، وهو ما يؤكد على العلاقة الوطيدة بين القطاعين والتي يمكن تسميتها بالعلاقة الداخلية لكونها ذات أهداف متبادلة فيما بينها.

وللإصلاحات التعليمية أهداف داخلية وأخرى خارجية يساهم في صناعتها قطاعا التربية والتعليم العالي كل من جهته، إذ تتمثل الأهداف الداخلية في ضمان تكوين نوعي عالي من أجل اندماج أحسن في الحياة المهنية، التكوين للجميع وعلى مدى الحياة، استقلالية المؤسسات وانفتاحها على العالم، ضمان التطور والتحكم في العلم والمعرفة، أما على المستوى الخارجي وفيما يتعلق بنظام ل.م.د، فإن العولمة وانفتاح دول العالم على بعضها يقتضي من الإطارات الجزائرية أن تشق تأشيرات التنقل بين هذه الدول لاسيما من خلال الشهادات العلمية التي تمنحها لهم جامعاتهم ممثلة في شهادات الليسانس، ماستر، ودكتوراه ذات المقروئية الواسعة في سوق العمل الدولية من جهة، والمرور بالبلاد إلى بر الإبداع والابتكار والمنافسة في الساحة العالمية، وتطوير التبادلات الثقافية والحركة البشرية على جميع المستويات.

وبالتالي فإن تضافر جهود قطاعي التربية والتعليم العالي في تبني سياسة الإصلاح التعليمي كانت متكاملة في سبيل تحقيق التطور العلمي والمعرفي، ترقية العناصر المؤسسة للهوية الوطنية ضمن منظور يندرج في إطار الحداثة و التنمية. والنهوض بمستوى الإطارات والطلبة لاسيما وأن العلوم اليوم تتجه أكثر نحو التخصص الدقيق، وعلى المستوى الخارجي يسعى القطاعان إلى

رفع مستوى الجزائر العلمي وشهاداتها وتطوير العلاقات الدولية والإسهام في تنميتها ، وعيا ومواكبة للتحديات التي فرضتها العولمة.

مراجع الموضوع:

1) بوكرمة أغلال فاطمة الزهراء- الإصلاح التربوي في الجزائر / مجلة الباحث – عدد2006/04جامعة مولود معمري .تيزي وزو

2) تركي رابح، أصول التربية والتعليم لطلبة الجامعات والمعلمين والمفتشين والمشتغلين بالتربية والتعليم في مختلف المراحل التعليمية،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2،1990.

3) عبد الكريم حرز الله، كمال بداري، نظام ل.م.د، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، جوان 2008

4) المشوق في الأدب والنصوص والمطالعة الموجهة، السنة الأولى من التعليم الثانوي، جذع مشترك آداب، ط1، 2005-2006.

5) التوجهات الأساسية للنظام التربوي في الجزائر، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي اللغة.

6) برنامج إصلاح التعليم العالي جوان 2007، WWW.mesrs.dz

7) عرض تكوين ل.م.د ليسانس أكاديمية ،" اللغة الوظيفية" مسئول فرقة التكوين: د/ العربي عميش 2009/ 2010 ،جامعة حسيبة بن بوعلي- شلف.